

Distr.: General
8 November 2012
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الخامسة عشرة

جنيف، ٢١ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠١٣

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

جزر البهاما

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس في محتواها ما يعبر عن رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

مقدمة

- ١- يهدف هذا التقرير القطري إلى وصف حالة حقوق الإنسان في كومنولث جزر البهاما. ويُجمل التزامات حكومة جزر البهاما في مجال حقوق الإنسان، ويقدم معلومات عن الإطار المحلي الداعم لهذه الالتزامات.
- ٢- ولجزر البهاما سياسة عريقة وواضحة تقوم على احترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع الأفراد. وينص دستور جزر البهاما وتشريعها المحلي على حماية حقوق الإنسان وسبل الانتصاف المتاحة لكل فرد تتعرض حقوقه الإنسانية الأساسية للانتهاك أو للخطر.
- ٣- وفي كل سنة، تيسر حكومة جزر البهاما إجراء تقييمات محلية ودولية لطبيعة انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ بها في البلد ونطاقها. وتخضع التقارير عن الانتهاكات للتحقيق؛ وتُتخذ إجراءات تصحيحية عند الاقتضاء. وقد أُدرج احترام حقوق الإنسان تحديداً في برامج تدريب الموظفين الذين يرتدون الزي في الخدمة العامة.
- ٤- وجزر البهاما هي ثاني أقدم ديمقراطية برلمانية (١٧٢٩) في النصف الغربي من الكرة الأرضية. وأُجري اقتراع شامل للبالغين في عام ١٩٦٢ عندما تحررت المرأة لأول مرة. وفي عام ١٩٦٧، انتخبت حكومة أغلبية وتحقق الاستقلال السياسي في عام ١٩٧٣. وتتمتع جزر البهاما بديمقراطية قوية تقوم على المشاركة، وكثيراً ما تتجاوز نسبة التصويت في الانتخابات ٩٠ في المائة من الناخبين الذين يحق لهم التصويت.
- ٥- وترى حكومة كومنولث جزر البهاما أن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها والحفاظ عليها عناصر هامة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وسمح انضمام جزر البهاما إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان بدعم المثل الديمقراطية في البلد، كما ساعد على تعزيز التشريعات الداخلية في مجال حقوق الإنسان.
- ٦- وتقر جزر البهاما، وهي تدعم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بأن انضمام غالبية الدول إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان أساس مرجعي يمكن الاستناد إليه لقياس مدى احترام حقوق الإنسان على الصعيد الدولي.
- ٧- وترحب جزر البهاما، في هذا الصدد، بعملية الإبلاغ والاستعراض بوصفهما وسيلتين للرصد الفعال لتنفيذ الالتزامات في ميدان حقوق الإنسان، وتشير إلى الفائدة الجمة منهما باعتبارهما أداتين يمكن للدول الأعضاء من خلالهما أن تقيّم وتحسن بفعالية التدابير القائمة لتعزيز تلك الحقوق وحمايتها.
- ٨- ويرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه يُنظر إلى جزر البهاما على أنها بلد له مؤشر تنمية بشرية مرتفع. وقد احتلت المرتبة الثالثة والخمسين من أصل ١٧٧ بلداً في مجال التنمية البشرية، إذ سجل مؤشر تنميتها ٠,٧٧١ في عام ٢٠١١. وفي إطار بلدان الكاريبي

الناطقة بالإنكليزية، احتلت جزر البهاما المرتبة الثانية مباشرة وراء بربادوس التي احتلت المرتبة ٤٧ بمؤشر ٠,٧٩٣ في عام ٢٠١١.

أولاً - المنهجية وعملية التشاور

٩- لتشجيع الحوار الوطني، عاجلت حكومة جزر البهاما بانتظام الشواغل المتعلقة بأهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل معالجة منتظمة. وشجعت أيضاً النقاشات الوطنية للتعميق بإيجاد حلول نابعة من جزر البهاما لشواغل جزر البهاما.

١٠- وتعاظمت أهمية قضايا التنمية الاجتماعية على مدى العقد الماضي. ولمعالجة تلك القضايا، نظمت الحكومات المتعاقبة حوارات مع المجتمع المدني لحل المشكلات الاجتماعية الكثيرة للغاية التي تواجه مجتمع جزر البهاما. وعززت الحكومة تنمية المجتمع المدني بتشجيع اللقاءات المفتوحة والمشاورات بشأن عدد كبير من القضايا التي تؤثر في المجتمع البهامي. وينص قانون المنظمات غير الحكومية الذي سُنّ في عام ٢٠٠٥ على إنشاء منظمات غير حكومية في جزر البهاما وتسجيلها.

١١- وتشير أحكام الاستعراض الدوري الشامل المتعلقة بالموضوع إلى أن كومنولث جزر البهاما يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة هذا التقرير القطري الذي يضاف إلى التقارير المقدمة فيما يتصل بصكوك أخرى لحقوق الإنسان وإلى لجان أخرى معنية بحقوق الإنسان. ووفت حكومة جزر البهاما بتعهداتها بإشراك المجتمع المدني في بعض جوانب تعزيز حقوق الإنسان.

١٢- وعُقدت اجتماعات أسبوعية شاركت فيها وزارات متعددة لإعداد تقرير جزر البهاما القطري لعام ٢٠١٢، والنظر في تنفيذ جزر البهاما التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بها في عام ٢٠٠٨. وكان من بين المشاركين أصحاب المصلحة من النيابة العامة، ووزارة الخارجية والهجرة، ووزارة التعليم، ووزارة الخدمات الاجتماعية.

ثانياً - الإطار المعياري والمؤسسي

ألف - الحقوق الأساسية والدستور

١٣- دخل دستور جزر البهاما حيز التنفيذ في ١٠ تموز/يوليه ١٩٧٣. وهو يحدد شروط المواطنة، ويكفل احترام حقوق الإنسان الأساسية، مثل حرية الوجدان والتعبير والتجمع، ويحمي خصوصية البيت، ويحظر سلب الملكية دون تعويض أو مراعاة للأصول القانونية.

وينص الدستور (الفصل الثالث، المادة ٢٨) على التقييد بالإجراءات القضائية في حالة انتهاك الحقوق على يد الدولة أو الفرد.

١٤- وتكرّس المواد من ١٥ إلى ٢٧ من الفصل الثالث من الدستور حماية حقوق الأفراد وحرّياتهم الأساسية. وجاء ما يلي في المادة ١٥ تحديداً: "مع أنه يحق لكل شخص في جزر البهاما أن يتمتع بحقوق الفرد وحرّياته الأساسية، أي بالحق في كل ما يلي دون استثناء، أيّاً كان عرقه أو موطنه الأصلي، أو آراؤه السياسية، أو لونه، أو معتقده، أو نوع جنسه، لكن رهنأ باحترام حقوق الآخرين وحرّياتهم وخدمة للمصلحة العامة، أي:

- حقوق الفرد وحرّياته الأساسية؛
- حماية الحق في الحياة؛
- الحماية من المعاملة اللاإنسانية؛
- الحماية من الرق والسخرة؛
- الحماية من التوقيف أو الاحتجاز تعسفياً؛
- أحكام ضمان حماية القانون؛
- حماية الخصوصية وحرمة المسكن وغيره من الممتلكات؛
- حماية حرية الوجدان؛
- حماية حرية التعبير؛
- حماية حرية التجمع وتكوين الجمعيات؛
- حماية حرية التنقل؛
- الحماية من التمييز على أساس العرق أو سواه؛
- الحماية من سلب الممتلكات.

باء- لجنة الإصلاح الدستوري

١٥- مع أن حكومة جزر البهاما تعمل بالدستور بوصفه القانون الأسمى في البلاد، فإنها أخذت بتوصيات المنظمات الدولية، المتعلقة ببعض الأحكام التي رأت أنها تنطوي على تمييز.

١٦- وأحيت الحكومة لجنة الإصلاح الدستوري في آب/أغسطس ٢٠١٢، وكلفتها بتقديم توصيات لإصلاح الدستور في مدة أقصاها آذار/مارس ٢٠١٣. ومن المتوقع تنظيم استفتاء حول القضايا الدستورية إما في أيار/مايو أو حزيران/يونيه ٢٠١٣.

جيم - الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

- ١٧- ما فتئت جزر البهاما تنقيد بالقانون الدولي وتحترمه منذ نيلها الاستقلال في عام ١٩٧٣. وعن حقوق الإنسان تحديداً، تجدر الإشارة إلى أن جزر البهاما طرف في كل من قانون المعاهدات والقانون الدولي العرفي، الذي هو ملزم لجميع دول المجتمع الدولي.
- ١٨- وساهمت جزر البهاما في وضع المعايير الدولية لحقوق الإنسان عن طريق مشاركتها في مختلف المؤسسات الدولية والإقليمية، مثل الأمم المتحدة، والجماعة الكاريبية، ومنظمة الدول الأمريكية. هذه الأخيرة روجت اعتماد الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية الذي يضع إطار تدابير حقوق الإنسان في سياق حوارات المنظمة السنوية المتعلقة بحقوق الإنسان.

دال - دور حقوق الإنسان في التشريع الوطني

- ١٩- حيثما أصبحت الصكوك الدولية لحقوق الإنسان سمات مكملة للمشهد السياسي والاجتماعي في جزر البهاما، ساهمت هذه الصكوك في تطوير الحوار الوطني بشأن أهمية وضرورة احترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع الأفراد.
- ٢٠- وتتعرف جزر البهاما بالتحديات التي تواجهها لتنسيق تكامل التزاماتها الدولية وتشريعها الوطني. وتعمل حالياً على تحسين هذه العملية. وسعيًا إلى تيسير تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على المستوى الوطني، تُجري حكومة جزر البهاما مشاورات شاملة مع الجهات صاحبة المصلحة في القطاعين العام والخاص لإنجاح التنسيق بين التشريعات الدولية والوطنية قدر الإمكان، وذلك قبل التصديق وأثناءه وبعده.

هاء - التشريعات

على الصعيد المحلي

- ٢١- يسن برلمان جزر البهاما تشريعات لرفع مستوى رفاهية الشعب البهامي الاجتماعية والاقتصادية، وترسيخ احترام كرامة الفرد. ومن أمثلة تلك التشريعات ما يلي:
- قانون (إجراءات) عقوبة الإعدام، الفصل ٩٤؛ وقانون حماية الطفل؛ وقانون محكمة الاستئناف، الفصل ٥٢؛ وقانون (التعاون الدولي) العدالة الجنائية، الفصل ١٠٥؛ وقانون (التدابير) الإجراءات الجنائية، الفصل ١٠١؛ وقانون الإجراءات الجنائية، الفصل ٩١؛ وقانون التعليم، الفصل ٤٦؛ وقانون سلطات الطوارئ، الفصل ٣٤؛ وقانون صندوق ضمان الإغاثة في حالات الطوارئ، الفصل ٣٥؛ وقانون العمل، الفصل ٣٢١-ألف؛ وقانون الأدلة، الفصل ٦٥؛ وقانون إصدار الوثائق (للمعوقين)، الفصل ٦٧؛ وقانون تسليم المجرمين، الفصل ٩٦؛ وقانون اتفاقيات جنيف

(التكميلي)، الفصل ٩٥؛ وقانون الإبادة الجماعية، الفصل ٨٥؛ وقانون الوصاية على الرضع وحضانتهم، الفصل ١٣٢؛ وقانون المثول أمام المحاكم، الفصل ٦٣؛ وقانون الصحة والسلامة في العمل، الفصل ٣٢١-جيم؛ وقانون الهجرة، الفصل ١٩١؛ وقانون الملكية الصناعية، الفصل ٣٢٤؛ وقانون العلاقات المهنية، الفصل ٣٢١؛ وقانون الإرث، الفصل ١١٦؛ وقانون اختطاف الأطفال على الصعيد الدولي، الفصل ١٣٧؛ وقانون نفقة أطفال المهاجرين، الفصل ١٢٨؛ وقانون (تسهيلات إنفاذ) أوامر النفقة، الفصل ١٢٧؛ وقانون القضايا الزوجية؛ وقانون وضع الأطفال، الفصل ١٣٠؛ وقانون المحكمة العليا، الفصل ٥٣؛ وقانون الجرائم الجنسية والعنف المتزلي؛ وتعديل قانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠٠٨؛ وقانون (أوامر الحماية من) العنف المتزلي لعام ٢٠٠٧.

على الصعيد الدولي

٢٢- جزر البهاما دولة مستقلة وديمقراطية، وهي عضو مسؤول من أعضاء المجتمع الدولي منذ حصولها على استقلالها في عام ١٩٧٣. وهي طرف في عدة صكوك دولية لحقوق الإنسان، من بينها ما يلي:

الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية؛ واتفاقية جنسية المرأة المتزوجة؛ واتفاقية الرق؛ والاتفاقية التكميلية لإلغاء الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق؛ والاتفاق الدولي لقمع الاتجار بالرقيق الأبيض؛ واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة؛ والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها؛ والاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئ؛ والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين؛ واتفاقية لاهاي المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال، المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠؛ وتعديل المادة ٨ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله "اتفاقية بيليم دو بارا"؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولاتها (بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو؛ وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة)؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٥ بشأن الحد الأدنى للأجور؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٧ بشأن السن الأدنى (للعمل في البحر)؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية

رقم ١١، حق التجمع (الزراعة)؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٩، المساواة في المعاملة (التعويض عن حوادث العمل)؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٢٦، آلية تحديد الحد الأدنى للأجور؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٥٠، توظيف العمال من الشعوب الأصلية؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٦٤، عقود التوظيف (العمال من الشعوب الأصلية)؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٩٥، حماية الأجور؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٥، إلغاء السخرة؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١، التمييز (في التوظيف وفي المهنة)؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١٧، السياسة الاجتماعية.

٢٣- ويسر جزر البهاما أن تُعلم بأن الحكومة وقعت وصدقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وذلك بعد الاستعراض الأخير المتعلق بها.

٢٤- وفي أعقاب تقديم جزر البهاما تقريرها القطري الخامس المتعلق بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ٢٠١١، سحبت جزر البهاما تحفظها على المادة ١٦(١)(ح) من الاتفاقية، بشأن الزواج وقانون الأسرة، التي تدعو إلى المساواة بين الزوجين في حقوق الملكية.

الجماعة الكاريبية

٢٥- على الصعيد الإقليمي، صدقت جزر البهاما، بصفتها دولة عضواً في الجماعة الكاريبية، على ميثاق المجتمع المدني. وقد اعتمدت الجماعة الميثاق بوصفه مؤشراً مرجعياً إقليمياً لحقوق شعوب الجماعة وحرّياتها وواجباتها. وشاركت جزر البهاما، من خلال "شراكة البلدان الأمريكية لمكافحة الإيدز والعدوى بفيروسه" (PANCAP)، في حلقات عمل وبرامج عدة وذلك، في جملة أمور، لمعالجة القضايا التي تحتل مكانة مركزية في منطقة الكاريبي، مثل الإيدز والعدوى بفيروسه، والعنف الجنساني.

٢٦- وفي مطلع تموز/يوليه ٢٠١٢، شاركت جزر البهاما في الاجتماع المنتظم الثالث والثلاثين لمؤتمر رؤساء حكومات دول الجماعة الكاريبية في سانت لوسيا، الذي "شدد" فيه رؤساء الحكومات وممثلوها "على ضرورة اتخاذ إجراءات موحدة على جميع المستويات للتغلب على ما يمثله الاعتداء على الأطفال، لا سيما الاعتداء الجنسي، من تحد لا يفتأ يتعاظم"، و"أشاروا إلى ضرورة انتهاج نهج كلي في معالجة القضية يشمل تثقيف الوالدين، وتوعية الناس، والإصلاح التشريعي لتوفير حماية أفضل للأطفال، وعدم الاكتفاء بالتصدي بفاعلية للجنة وحدهم، وإنما من يدعمون الاعتداء أيضاً".

٢٧- وناقش هذه الشواغل أيضاً الاجتماع الثالث والعشرون لمجلس التنمية البشرية والاجتماعية التابع للجماعة الكاريبية، الذي عقد يومي ١٠ و ١١ تموز/يوليه ٢٠١٢ في غيانا، وقد شُدد على العنف المسلط على الأطفال، بما فيه الاعتداء الجنسي.

واو- التشريعات المحلية المقترحة

٢٨- تُخضع الحكومة عملية الإصلاح، وتحسين التشريعات المعمول بها، وسن القوانين الجديدة، للمراجعة بحيث تظل جزر البهاما في مقدمة البلدان التي تدعو إلى النهوض بممارسات حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. وتراجع الحكومة بهمة في الوقت الراهن تشريعات ترمي إلى تحسين أحكام القوانين المتعلقة بما يلي: إقامة العدل، وحماية الطفل والرعاية عليه، والتعليم، والتأمين الصحي، وتحسين حماية المعوقين، والإغاثة في حالات الطوارئ، وإدارة الأراضي والتركات، والعلاقات المهنية، والهجرة.

٢٩- واستعداداً لانضمام جزر البهاما إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تجري الحكومة مشاورات لمراجعة مشروع التشريع المتعلق بالإعاقة، المقرر تقديمه إلى مجلس الوزراء في نهاية عام ٢٠١٢.

زاي- القضاء الوطني

٣٠- لجزر البهاما تقاليد عريقة تبعت على الاعتزاز في مجال الديمقراطية البرلمانية التي تعود بداياتها إلى عام ١٧٢٩. ويستند نظامها القانوني إلى القانون العام الإنكليزي، وتدعمه مجموعة من المحاكم. وتنظر محاكم الصلح في الدعاوى البسيطة. أما المحكمة العليا، التي تعادل محكمة النقض، فيرأسها رئيس القضاة بمعية أحد عشر قاضياً آخر، واختصاصاتها غير محدودة. وتحال الطعون المتأتية من محكمة النقض إلى محكمة الاستئناف لجزر البهاما، وتحال تلك المتأتية من هذه المحكمة إلى مجلس الملكة الخاص في لندن، بإنكلترا.

٣١- وتتولى النيابة العامة ووزارة الشؤون القانونية المسؤولين عن تحقيق التوافق بين التشريعات المقترحة والتزامات جزر البهاما المحلية والدولية في ميدان حقوق الإنسان.

حاء- المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

٣٢- تعود مشاركة المجتمع المدني في الحياة السياسية لجزر البهاما إلى عام ١٩٥٠ وإنشاء "لجنة المواطنين" لمكافحة التمييز العنصري. وأنشئت منذئذ منظمات مدنية وأخرى غير حكومية لمعالجة قضايا متعددة اجتماعية وتنموية، بدءاً بالإعاقة والإدمان ووصولاً إلى المساعدة الاجتماعية وصون البيئة. وفيما يلي عينة من تلك المنظمات:

منظمة "معوقون بلا حدود"، ومنظمة مساعدة مدمني الكحول، ومنظمة العفو الدولية، والحلف البهامي للمكفوفين وضعاف البصر، والجمعية البهامية للصحة الاجتماعية، والجمعية التاريخية البهامية، والشبكة الوطنية البهامية للعيش الإيجابي، والصندوق الوطني البهامي، والصليب الأحمر البهامي، وجمعية حقوق الإنسان ببهاما الكبرى، ومركز الناصرة لتدريب المعوقين، ومنظمة حفظ الطبيعة، والرابطة الدولية لزمانة السجون، وصندوق التثقيف ببيئة الشباب - جزر البهاما، ومعهد جيش الخلاص للمكفوفين، وجمعية الشابات المسيحية العالمية.

٣٣- وتشارك جزر البهاما بفعالية أيضاً في النقابات في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد تقريباً. والنقابات جد نشطة، ويقال إنها أنشط مكونات المجتمع المدني في البلاد، علماً بأن مؤتمر نقابات جزر البهاما والمؤتمر الوطني للنقابات هما أهمها. ومن الملحوظ أن كثيراً من النقابات، بما فيها المؤتمر الوطني للنقابات، ترأسها نساء:

اتحاد نقابات عمال المطارات والخطوط الجوية، والنقابة البهامية للخدمات المالية، واتحاد نقابات عمال الفنادق والمطاعم والعمال، ونقابة المعلمين في جزر البهاما، ونقابة المصارف المركزية، ونقابة أساتذة التعليم العالي في جزر البهاما، والمؤتمر الوطني لنقابات عمال جزر البهاما.

طاء- تدابير السياسة العامة

٣٤- انتهجت الحكومات المتعاقبة في جزر البهاما سياسات تدعم احترام حقوق الإنسان الأساسية. ويمكن لأي فرد يدعي انتهاك حقوقه أن يلجأ إلى النظام القضائي في جزر البهاما.

٣٥- وفيما يتعلق بالأفراد الذين أذنتهم محكمة في جزر البهاما، تنص المادة ٩١ من الدستور على نظر اللجنة الاستشارية للرافة في الشكاوى المتعلقة بالمعاملة اللاإنسانية الناتجة عن إدانة (إداناة).

٣٦- وينص الدستور على الرقابة المستقلة على الخدمات العامة في جزر البهاما من خلال لجان الخدمات التالية: لجنة الخدمات القضائية والقانونية، ولجنة الخدمات العامة، ولجنة خدمات الشرطة. وتعمل كل لجنة من لجان الخدمات هذه وفقاً لأحكام الدستور، وهي مسؤولة عن تعيين موظفي الخدمة العامة وترقيتهم وتأديبهم، بعيداً عن أي تأثير سياسي.

٣٧- ولجزر البهاما صحافة حرة ومستقلة. وانتهى الاحتكار الحكومي لوسائل البث الإذاعي والتلفزيوني في عام ١٩٩٢ برسم سياسة واضحة دعماً لتحقيق المزيد من الحرية للصحافة وتيسير سبل حصول عامة الجمهور على المعلومات. وأصبحت المشاورات العامة أكثر فأكثر وسيلة من وسائل الحوكمة في جزر البهاما، خاصة ما تعلق منها بالقرارات التي تؤثر في قضايا التنمية الوطنية والتجارة الدولية.

٣٨- وسعت الحكومة مؤخراً إلى إضفاء الصبغة المؤسسية على بعض سياسات حقوق الإنسان تحديداً. وتجري الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص حالياً مشاورات بشأن مشروع السياسة الجنسانية الوطنية. وبالمثل، تنظر النيابة العامة في مشروع سياسة بشأن التعليم الشامل.

٣٩- وتتولى النيابة العامة أيضاً إجراء تدريبات منتظمة مع قوة الشرطة الملكية البهامية لزيادة الوعي بالتشريعات المتعلقة بالجرائم الجنسية والعنف المتزلي. وفي هذا الصدد حظي التنفيذ الفعلي لأوامر الحماية باهتمام خاص.

المحاكم

٤٠- "العدالة السريعة"، ويشار إليها أحياناً بـ"العدالة المتكاملة"، مبادرة جديدة تسهل التعاون بين المؤسسات والوكالات داخل النظام القضائي على أمور منها وقف تنفيذ الأحكام والوضع تحت المراقبة، والشرطة، والمحاكم، والسجن، والنيابة العامة. والأهم من ذلك أن أعضاء اللجنة الاستشارية للعدالة السريعة يمثلون أسر ضحايا الجرائم العنيفة.

٤١- وينطوي برنامج العدالة السريعة المتكامل على مزايا حاسمة للتغيير. فممثلو كل وكالة شريكة يلتقون بالنائب العام أسبوعياً لتحسين التواصل وتنفيذ الخطط وتحمل المسؤوليات بفاعلية.

٤٢- ويسهل البرنامج المساءلة أيضاً. فاللجنة الاستشارية في وضع ممتاز يسمح لها بالمبادرة إلى تحديد أوجه القصور في أداء النظام أو مواطن الضعف فيه وتدارك ذلك، إضافة إلى تعزيز الشفافية داخل النيابة العامة.

٤٣- وتجري النيابة العامة ووزارة الشؤون القانونية مشاورات ستفضي إلى نظام محاكم الأسرة. وعُينت لجنة معنية بنظام محاكم الأسرة في عام ٢٠٠٨ وأسندت إليها الاختصاصات التالية:

- "استكشاف الحلول العملية المباشرة واقتراحها في المسائل الأسرية التي ينظر فيها نظام المحاكم حالياً، وبحث مدى تأثير ضيق الأماكن وقلة موظفي الدعم المدربين تدريباً مناسباً تأثيراً سلبياً في استعداد أفراد الأسرة".
- ودعت تلك اللجنة أيضاً إلى استحداث مسارات إجرائية خاصة داخل نظام محاكم الأسرة بحيث إذا كان يجب النظر في مسألة من المسائل في محكمة مختصة، وفق ما تحدده لجنة القواعد... فإنه يمكن لرئيس المحكمة أن يحيل تلك المسألة أو أي جزء منها إلى محكمة من درجة مختلفة على طول المسار دون أن يُضطر الأطراف إلى تقديم طلب جديد. وتظل تلك المسارات مفتوحة في كلتا الجهتين حتى البت في المسألة في نهاية المطاف. وتنشأ الحاجة إلى تلك المسارات من الوعي الحاد بوجود مسائل فرعية داخل نظام المحاكم الأسرية ترى الأطراف أن وجود قضايا عدة في

نفس النزاع يستلزم تدخل محاكم مختلفة. وقد تبين أن رفع دعاوى إلى محاكم مختلفة أمر مكلف وغير عملي للأطراف لأسباب قضائية وإجرائية.

٤٤ - ويتمثل الهدف الأساسي من نظام محاكم الأسرة في سد ثغرات النظام القانوني وتدارك قصوره، إذ إنه يتعلق بقضايا "قانون الأسرة". ومن شأن هذا النظام أن يتعرف، في حدود ولايته القضائية، على احتياجات الأسر المحلية، ويسعى إلى وضع اجتهادات قضائية محلية تعكس تلك الاحتياجات.

٤٥ - وبالنظر إلى هذا التوجيه السياسي، من شأن النظام القضائي أن ينتهج نهجاً متعدد التخصصات، بتقديم خدمات قانونية واجتماعية في ذات الوقت في عملياته اليومية، علماً بأن هدفه الأساسي هو وقاية الأسرة من التفكك وحماية رفاهية أفرادها، لا سيما الأطفال.

٤٦ - ومن السمات المهمة أيضاً لهذا النظام المتخصص أنه يضم خدمات دعم أساليب فض النزاع البديلة، عن طريق خدمات الوساطة والمشورة، الأمر الذي يوفر نظاماً قضائياً متعدد الخدمات يقع في نفس المبنى. هذا التحسين الجديد يلي الاحتياجات الفريدة التي يتميز بها أرخبيلنا. أضف إلى ذلك أن المباني ستيسر حركة جميع الأطراف؛ فالمحكمة ستعقد على نحو يشجع الوساطة بدلاً من النزاع. وستتاح قاعات المشورة في المحكمة، كما سيُتاح فضاء "ملائم للأطفال".

٤٧ - وستُعين فرقة عمل لمراجعة أكثر من ٢٠ تشريعاً، والقواعد الصادرة بموجبها، التي تتعلق بقضايا الأسرة، وستنط فرقة العمل بولاية تقضي بتبسيط تلك القضايا والتعاطي معها على أنها مستعجلة.

٤٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، نصت تعديلات قانون الأدلة على استعمال الاتصالات المرئية المباشرة لتلقي الأدلة من الأشخاص الذين لا يستطيعون حضور جلسات المحاكم شخصياً، وعلى مقبولية التسجيلات المرئية لشهادات الأطفال أو غيرهم من المستضعفين، مثل المسنين، في ظروف معينة.

٤٩ - وتنص التعديلات أيضاً على انعقاد جلسات الاستماع إلى المحتجزين في إطار الحبس الاحتياطي عن طريق الاتصالات المرئية، التي يقول المسؤولون إنها "ستُقبل" الحاجة إلى نقل المحتجزين في إطار الحبس الاحتياطي من مراكز احتجازهم إلى سجن جلاله الملكة، "فوكس هيل"، للاستماع إليهم في وسط المدينة.

٥٠ - ومن المتوقع أن تخفف هذه المبادرات من تراكم القضايا على المحاكم في جزر البهاما.

ثالثاً - تعزيز حقوق الإنسان في جزر البهاما وحمايتها

ألف - العنصرية

٥١ - كانت جزر البهاما، ولا تزال، أشد مناصري النضالات الدولية الرامية إلى مكافحة التمييز العنصري كما يتجلى في مشاركتها، عن طريق الكومنولث، في مواجهة حكومتي الأقلية في زمبابوي وجنوب أفريقيا القائمتين على الفصل العنصري، أثناء العقود الأخيرة من القرن الماضي.

٥٢ - ويثبت نموذج التعايش العرقي السلمي الذي طبع جزر البهاما منذ عام ١٩٦٧ التزام شعب جزر البهاما وحكوماتها المتعاقبة بتجنب ممارسات الماضي العنصرية وإقامة بلد يعيش فيه شعب يجمع كل الأعراق والديانات والإثنيات ويعملن في وئام.

٥٣ - ولا توجد، حتى الساعة، تقارير تتحدث عن شكاوى تتعلق بالتمييز العنصري. والنيابة العامة مسؤولة عن الاتصال بوكالات عدة معنية بالموضوع، منها وزارة الخدمات الاجتماعية، من أجل القيام، قدر الإمكان، بإجراء تحقيقات شاملة في الشكاوى.

باء - الأطفال

التشريعات

٥٤ - ألغى قانون (إقامة العدل) لفائدة الأطفال والشباب، وحلّ محلّه قانون حماية الطفل الذي سن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وهو أشمل من الأول. ويسترشد هذا التشريع بالخصوص باتفاقية حقوق الطفل. فالمادة ٤ (ج) من ذلك القانون تنص على أن للطفل الحق في "أن يمارس، إضافة إلى جميع الحقوق المنصوص عليها في هذا القانون، كل الحقوق الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، رهناً بأي تحفظات تنطبق على جزر البهاما والتعديلات الملائمة التي تتناسب مع الظروف السائدة في الجزر، مع المراعاة اللازمة لقوانينها".

٥٥ - وإضافة إلى ما تقدّم، رفع قانون حماية الطفل سن المسؤولية الجنائية للأطفال من السابعة إلى العاشرة من العمل.

السياسات/البرامج

٥٦ - عينت وزارة الشؤون الاجتماعية لجنة وطنية للأسرة والأطفال تتولى السهر على التنفيذ الكامل لجميع أحكام قانون حماية الطفل. ومن الأحكام التي اعتُبرت ذات أولوية السكن اللائق، واستحداث برامج تعليمية ونفسية وغيرها من البرامج لفائدة الأطفال المقيمين

في مركز سمبسون بن (Simpson Penn) للفتيان، ومركز ويلاماي برات (WillaMae Pratt) للفتيات، إضافة إلى الاستعانة بـ"المدافعين عن القصر".

٥٧- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، نظمت وزارة الخارجية سلسلة من البرامج الإذاعية والتلفزيونية لرفع مستوى الوعي باتفاقية لاهاي وتطبيقها، والكيفية التي يمكن بها للأشخاص المؤهلين تقديم طلبات التعويض من خلال الوزارة. ولما كانت الوزارة هي الهيئة الوطنية المعنية باتفاقية لاهاي، فإنها تستعرض أيضاً اعتماد اتفاقية حماية الطفل والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي (اتفاقية لاهاي للتبني).

٥٨- وفي إطار برنامج "التجديد الحضري لجزر البهاما ٢" (The Bahamas Urban Renewal 2.0)، الذي يسعى إلى تحقيق أمور منها التركيز على الشباب، ومكافحة الجريمة، وبناء مجتمعات محلية متماسكة، دعا رئيس الوزراء مباشرة لجنة المواطنين الاستشارية إلى تحديد جميع الأطفال المعوقين في المجتمعات المحلية لتلبية احتياجاتهم كما يجب.

التعليم والمناهج الدراسية

٥٩- في إطار التعليم الوطني، استنيط قسم خدمات الطلبة في وزارة التعليم دروساً مناسبة تتحدث عن موضوعات من قبيل الهوية الذاتية، والاستقلال والتعاون، والرحمة، والتراث الثقافي، والوفاء، والمواطنة، والعزة الوطنية، والانضباط، والاحترام.

٦٠- ولتنمية حس قوي بالكرامة والهوية لدى الطلبة، ولتعزيز التسامح وقبول الغير، يسعى هذا القسم أيضاً إلى تنمية حس العناية بالذات وبالغير ومحبتهم بواسطة كل برامجهم. وإذ يدرك القسم هذه المبادئ الأساسية، ينظم، بمعية وكالات من قبيل الجمعية البهامية للعزة الوطنية وجمعية التوجيه والمشورة، أنشطة أثناء ساعات الدراسة وبعدها. ومن هذه الأنشطة: اليوم العالمي للإيدز، واليوم العالمي للطفل، والحوارات، وبرلمان الشباب، ويوم التغذية العالمي، ويوم الكومنولث، وشهر تاريخ جزر البهاما.

٦١- ويعزز "مقرر الحياة الأسرية والتعليم الصحي" و"مقرر التربية الوطنية" تجارب التعليم والتعلم التي تركز على حقوق الأفراد والجماعات في المجتمع والمزايا الموفرة لهم بوصفهم أفراداً في الأسرة والمجتمع المحلي وباعتبارهم مواطنين.

٦٢- ويقوم المقرر الأول لمرحلة الابتدائي على الإطار الإقليمي لـ"مقرر الحياة الأسرية والتعليم الصحي" في الجماعة الكاريبية، وينقسم إلى أربعة أقسام: الذات والعلاقات الشخصية، والجنس والصحة الجنسية، والتغذية والنشاط البدني، وإدارة البيئة. وتُستكشف مواضيع مشابهة في مقرر "التربية الوطنية والأسرة وعلوم الاستهلاك" في مدارس المرحلة الأولى من التعليم الثانوي والمدارس الثانوية المتوسطة.

جيم - المرأة

٦٣ - تحررت المرأة البهامية في عام ١٩٦٢. وعينت أول امرأة في مجلس الشيوخ في عام ١٩٦٧، وفي مجلس الوزراء في عام ١٩٦٨. وانتُخبت أول امرأة عضواً في مجلس النواب في عام ١٩٨٢. وفي عام ١٩٩٢، انتُخبت خمس نساء لعضوية مجلس النواب. وعينت ثلاث نساء في مجلس الوزراء في السنة نفسها. ومنذ ذلك الوقت، شغلت النساء مناصب انتخابية، هي رئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الشيوخ. وبحلول عام ٢٠٠١، كانت نسبة النساء ٥٠ في المائة من جميع أعضاء مجلس الشيوخ. وتقلدت المرأة مناصب عليا في مجلس الوزراء، وتولت الحقائق الوزارية التالية: التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية، والعمل، والشؤون الخارجية، والنيابة العامة، والشؤون القانونية والعدل، والهجرة، والإسكان والضمان الاجتماعي، والأمن القومي، والنقل. وعُينت امرأة حاكماً عاماً لأول مرة في عام ٢٠٠١.

٦٤ - وتنطبق حماية حقوق الإنسان المنصوص عليها في دستور جزر البهاما على الرجال والنساء على السواء. لكن أحكاماً دستورية منفصلة تُعنى بنقل الجنسية من الوالدين إلى الأطفال وبمنح الجنسية إلى الأزواج الأجانب المتزوجين من مواطنين بهاميين، تمنح الرجل البهامي امتيازات لا تمنحها للمرأة البهامية.

٦٥ - ووضعت الحكومات المتعاقبة ونفذت سياسات محايدة جنسانياً تتعلق بتلقي الخدمات في مجال التعليم والصحة والعمل. ويتجلى حضور المرأة بارزاً في جميع المهن في جزر البهاما. فقد شغلت امرأة منصب رئاسة الغرفة التجارية، وعملت نساء بهاميات عديدات رئيسات لمؤسسات مالية دولية وحكومية تعمل في جزر البهاما ومن جزر البهاما. وتولت قاضية منصب وزارة العدل وأخرى رئاسة محكمة الاستئناف؛ ويعمل العديد من النساء في الوقت الحالي قاضيات في المحكمة العليا وموظفات عموميات من كبار الموظفين.

الالتزامات الدولية

٦٦ - اتخذت الحكومة إجراءات تكفل المساواة وعدم التمييز في معاملة المرأة، امتثالاً لالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥، واتفاقية بيليم دو بارا، وغير ذلك من الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها جزر البهاما. وشاركت جزر البهاما للمرة الثانية في تقديم قرار الأمم المتحدة بشأن "المرأة والمشاركة السياسية".

الآلية الوطنية

٦٧ - يرصد مكتب شؤون المرأة التطورات في جزر البهاما للتأكد من حماية حقوق المرأة. ويقدم الدعم لهذا المكتب كل من وحدة شؤون المرأة في وزارة الشباب والرياضة والثقافة، ووحدة العنف المتزلي التابعة لقوة الشرطة الملكية البهامية، وعدد من المنظمات غير الحكومية

والمنظمات المدنية، ومن بينها نوادي زونتا وروتاري، ومجلس المرأة في جزر البهاما، ومركز جزر البهاما المعني بالأزمات.

التشريعات المحلية

٦٨- تعزز التعديلات الأخيرة والتشريعات الجديدة المساواة بين المرأة والرجل في المجتمع. ويعد قانون (أوامر الحماية من) العنف المتزلي لعام ٢٠٠٧ تشريعاً بارزاً يغير جذرياً العنف بين العشريين. ويقدم القانون تعريفاً شاملاً للعنف المتزلي، ويجرم التهديد والتحرش، ويخوّل المحاكم التدخل لدى من يضربون أزواجهن. وفيما مضى، كان القانون الذي يحكم قضايا الاعتداء على النساء مبيّناً في الفصل ٩٩ من قانون الجرائم الجنسية والعنف المتزلي.

٦٩- وازداد إلى حد كبير عدد التدابير التأديبية في قانون الجرائم الجنسية لعام ٢٠٠٨ (المعدل) لمعاقبة الجرائم الجنسية. فالاعتصاب اليوم يعاقب عليه بالسجن مدى الحياة. أما استراق النظر، والتحرش الجنسي، والخلاعة، فأصبحت جرائم جنائية. وألغت جزر البهاما قانون حق البكورة فيما يتصل بالإرث.

٧٠- وجاء في المادة ٦ من قانون الزواج لعام ١٩٧٩ أنه "إذا كان يتعين إدانة زوج، دون سابق إنذار أو بطريقة أخرى، بسبب اعتداء مشدد على زوجته، جاز للمحكمة أو القاضي الذي يدينه بالطريقتين المذكورتين أعلاه، إن تبين له أن سلامة الزوجة قد تتعرض للخطر وبموافقة الزوجة، أن يأمر بعدم إرغام الزوجة على العيش مع زوجها، [و] يجب أن يكون لهذا الأمر القوة والمفعول اللذان في جميع جوانب الانفصال بحكم القضاء بسبب القسوة، ويجوز أيضاً أن ينص هذا الأمر على ما يلي: نفقة الزوجة [و] نفقة أي أطفال في الأسرة وحضانتهم".

العنف الجنساني

٧١- إضافة إلى ما تقدم أعلاه، اتخذت الحكومة، عن طريق مكتب شؤون المرأة، مبادرات عدة لمكافحة العنف الممارس على النساء، منها:

- قانون (أوامر الحماية من) العنف المتزلي، الذي يخوّل المحاكم التدخل لدى من يضربون أزواجهن؛
- الخط الهاتفي المباشر الذي يديره مركز جزر البهاما المعني بالأزمات والذي يعمل على مدار الساعة؛
- حلقات العمل، والحلقات الدراسية، والنقاشات العلنية، بشأن القضايا الجنسانية؛
- إنشاء اللجنة التوجيهية لسياسة جزر البهاما الجنسانية الوطنية؛

- إعادة النظر في مقرر "التثقيف في مجالي الصحة والحياة العائلية" بحيث يتضمن التوعية بالقضايا الجنسانية؛
- إنشاء وحدة للجرائم الجنسية، ووحدة للعنف المتزلي، تتبعان لقوة الشرطة الملكية البهامية، وتدريب العاملين فيهما؛
- مراكز المساعدة القانونية التي ترعاها نوادي النساء لتثقيف النساء بحقوقهن؛
- شيوع استعمال وسائل الإعلام لرفع مستوي الوعي بالقضايا الجنسانية والتثقيف بها؛
- إنشاء فرع لشبكة نضال رجال الكاريبي (cariMAN) في جزر البهاما. والشبكة منظمة غير حكومية إقليمية يديرها رجال يعملون مع منظمات نسائية لإنهاء العنف الجنساني؛
- مشروع خطة استراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ لإدارة قضايا العنف الأسري وتوقيه والقضاء عليه.

٧٢- وتحتل جزر البهاما مرتبة متقدمة من حيث المعايير الدولية في مجال المساواة الجنسانية والتمكين. ففي عام ٢٠١١، احتلت المرتبة ٥٤ من أصل أكثر من ١٧٠ بلداً، وبلغ فيها مؤشرها للمساواة الجنسانية ٠,٣٣٢ (مقارنة بـ ٠,٣٨١ في عام ٢٠٠٠). واستُحدث مؤشر مركب بديل لقياس المساواة الجنسانية، وهو مقياس التمكين الجنساني. فمقارنة بقيمة هذا المؤشر، التي بلغت ٠,٦٩٦، والتي جعلت البلد يحتل المرتبة ٢٠ بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، يتبين أن نساء جزر البهاما ما فتئن يتمتعن بالمزيد من المساواة في المجالين السياسي والاقتصادي. وتشير آخر البيانات المتاحة إلى أن جزر البهاما تحتل المرتبة ١٩ من أصل ١٧٧ بلداً، وبلغت قيمة مقياس التمكين الجنساني ٠,٦٥٢. واحتلت جزر البهاما المرتبة الثانية بعد بربادوس، التي تحتل المرتبة ١٨، من حيث قيم المقياس المذكور في منطقة الكاريبي.

٧٣- وفي ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢، دافع وفد من جزر البهاما عن كل من التقرير القطري الموحد (من الأولي إلى الرابع)، والتقرير القطري الخامس أمام اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وأظهرت مشاركة جزر البهاما في هذا السياق مستوى غير مسبوق من التزام الحكومة بقضية المساواة الجنسانية. وتعهدت الحكومة، في هذا الصدد، بأمر منها النهوض بشؤون المرأة وتحويله إلى إدارة، وتعزيز قدراته البشرية والمالية، وعرض سياسة جنسانية وطنية على مجلس الوزراء في نهاية عام ٢٠١٢. وعقدت حلقة عمل في إطار الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ لإدراج توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة المستمدة من تقارير جزر البهاما الوطنية الواردة في السياسة المذكورة.

دال - الإعاقة

- ٧٤- إن الحكومة ملتزمة دوماً بتلبية احتياجات جميع الأشخاص في جزر البهاما، وهي مدركة بالخصوص للحاجة إلى توفير ما يلي للمعوقين:
- المساعدة المالية لوالدي الأطفال المعوقين دون ١٦ سنة لمساعدتهم على تلبية الاحتياجات المتعلقة بالإعاقة، مثل معدات العلاج/المعدات الطبية أو المساعدة/الملائمة الخاصة؛
 - المساعدة النقدية من أجل السفر لإجراء العمليات الجراحية في الخارج؛
 - المساعدة المالية لمن يحتاجون إلى أطراف اصطناعية؛
 - منح نقدية للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإعاقة؛
 - تمويل الكراسي المتحركة وغيرها من المعدات المساعدة/الملائمة لمساعدتهم على التنقل باستقلالية؛
 - حلقات دراسية تعليمية ومنشورات عن الإعاقة؛
 - لقاءات صحفية.

هاء - الهجرة

- ٧٥- الهجرة ظاهرة عالمية. فالاتجاهات الاقتصادية تكشف أن الأفراد يريدون الهجرة، في نطاق القانون أو خارجه، قصد تحسين نوعية حياتهم. وإذا كانت حكومة جزر البهاما تسلم بضرورة تلبية الهجرة المؤقتة والطويلة الأجل إلى الجزر لاحتياجات البلد من العمالة، فإن الحكومات المتعاقبة أكدت أن الهجرة يجب أن تكون قانونية ومنظمة وتلبي في المقام الأول احتياجات جزر البهاما ومواطنيها.
- ٧٦- وكانت جزر البهاما، ولا تزال، ملجأً لأعداد غفيرة من المهاجرين غير الشرعيين الذين يبحثون عن عمل في الجزر أو يسعون إلى الانتقال سراً إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت أبلغت المجتمع الدولي منذ أمد بعيد بعجزها عن المعالجة الفعالة للطلبات التي يقدمها المهاجرون غير الشرعيين الكثر وغير المرخص لهم، ومعظمهم من هايتي.
- ٧٧- ويضاف إلى ذلك تزايد عدد مواطني كوبا الذين وفدوا إلى جزر البهاما بطريقة غير شرعية منذ التسعينات. وعندما يُكشف هؤلاء الأشخاص، يُحتجزون ويقاضون من أجل إعادتهم إلى بلدهم في حالة عدم استيفاء معايير الأهلية للجوء.
- ٧٨- وتأخذ جزر البهاما بسياسة احتجاز المهاجرين غير الشرعيين الذين يُعثر عليهم في البلاد وإعادتهم إلى أوطانهم. وتطبق السياسة على جميع المهاجرين غير الشرعيين الذين يُعثر

عليهم في جزر البهاما، بصرف النظر عن عرقهم أو لونهم أو أصلهم. وبحق لكل من يعيش في جزر البهاما تلقي التعليم والخدمات الصحية والاجتماعية مجاناً دون اعتبار لوضعهم من حيث الهجرة.

اللاجئون والمحتجزون

٧٩- يجري موظفون مدربون يعملون في إدارة الهجرة مقابلات مع المهاجرين الذين لا يملكون وثائق هوية أو غير الشرعيين. وتمشياً مع البروتوكولات التي وضعت بالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مُنح الأشخاص الذين تبيّن أن خشيتهم من أن يُضطهدوا لدى عودتهم إلى أوطانهم مشروعة صفة اللاجئ أو تلقوا مساعدة للانتقال إلى بلد آخر. أما من لا يستوفون معايير اللجوء السياسي، فيعادون إلى أوطانهم. وتبذل الحكومة قصارى جهدها لتحسين فعالية عمليات احتجاز المهاجرين غير الشرعيين ومقابلتهم وإعادتهم إلى أوطانهم. فمثلاً، سمح إنشاء مركز لاحتجاز المهاجرين للحكومة بنقل المحتجزين من نظام سجون جلالة الملكة ريثما يعادون إلى أوطانهم.

هايتي

٨٠- كان المجتمع الدولي يرى، ولا يزال، أن من شأن الاستقرار في هايتي أن يشجع مواطنيها المقيمين في الخارج على العودة، مما يسمح باستعادة رأس المال البشري الذي فقد بفعل الهجرة الجماعية.

٨١- ووقعت جزر البهاما وهايتي إعلاناً مشتركاً في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ حيث اتفقت كلتا الحكومتين على اتخاذ إجراءات عملية بشأن قضايا ثنائية رئيسية عدة تتعلق مثلاً بالهجرة غير الشرعية، والإعادة إلى الوطن، والتجارة، والحوافز الاقتصادية، وبناء القدرات في الجزء الشمالي الغربي من هايتي. والأهم من ذلك أن الإعلان أكد مجدداً التزام جزر البهاما باحترام الحقوق الإنسانية للمهاجرين الهايتيين غير الشرعيين، وتسهيل عملية تقديم طلبات التأشيرة، وتعزيز أمن المهاجرين الهايتيين.

٨٢- وفي شباط/فبراير ٢٠١١، أعربت وزارة الخارجية عن اهتمامها بإحياء "اتفاق إطار اللجنة المشتركة للتعاون الثنائي" مع حكومة هايتي، من أجل إعادة النظر في مشروع الاتفاق الإطاري للتعاون الثنائي لعام ٢٠٠٩ بين الحكومتين. ومن شأن هذا المشروع أن يعالج قضايا التعاون في مجالات المساعدة التقنية، والتجارة والاستثمار، والمهاجرين وتسوية أوضاعهم. وبالمثل، تم النظر في مذكرة التفاهم المتعلقة بتجارة المواد الزراعية.

٨٣- وتعرب حكومة جزر البهاما في هذا الصدد عن مواصلة دعمها لهايتي في مساعيها الرامية إلى التحول إلى بلد مستقر، وآمن اجتماعياً واقتصادياً.

واو- الاتجار بالبشر

٨٤- يشكل كومنولث جزر البهاما دولة أرخبيلية ممتدة على زهاء ١٠٠ ألف ميل مربع تتلاقى فيها طرق الشحن المحيطي الرئيسية الرابطة بين الولايات المتحدة ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية. وأصبحت جزر البهاما منطقة عبور للأشخاص الذي يهاجرون بطريقة غير شرعية إلى الولايات المتحدة، وبخاصة المهاجرين لأسباب اقتصادية من هايتي وكوبا. وواجهت الحكومات المتعاقبة في جزر البهاما تحدياً يتمثل في عبور المهاجرين وغيرهم أرخبيل جزر البهاما خارج نطاق القانون. وتتعاون الحكومة مع شركاء إقليميين، وفقاً لما تدعو إليه الاتفاقيات الدولية، وبالتحديد مع وكالات حكومة الولايات المتحدة، على بذل جهود مشتركة ومتعددة الأطراف من أجل تقييد الاتجار العابر غير المشروع بالمهاجرين والأسلحة والمخدرات عبر جزر البهاما.

التشريعات

٨٥- يعتمد قانون (منع وقمع) الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٠٨ تعريفاً واسعاً لـ"الاتجار بالبشر" المبين في بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويحظر هذا القانون تحديداً الاتجار بالبشر بجميع أنواعه، وينطبق على الرجال والنساء والأطفال على السواء.

٨٦- ويتضمن قانون "الأدلة الجنائية (المتعلقة بالشهادة دون الكشف عن هوية الشاهد) لعام ٢٠١١ من ضمن الجرائم التي يشملها قانون الجرائم المرتكبة في إطار الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٠٨. وينص قانون "الأدلة الجنائية (المتعلقة بالشهادة دون الكشف عن هوية الشاهد) لعام ٢٠١١ أيضاً على حماية هوية الشهود أثناء التحقيق في الجرائم الجنائية والإجراءات الجنائية والمسائل المتعلقة بها. أضف إلى ذلك أن قانون الاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٨ يجيز أيضاً المقاضاة في الدعاوى بواسطة الاتصالات المرئية لحماية ضحايا الاتجار الشهود في الدعاوى المعروضة على المحاكم.

٨٧- وينطبق قانون الإجراءات الجنائية (المعدل) لعام ٢٠١١ (المادة ١٨٥)، الذي يبيح للمحكمة أن تتلقى أي تمثيل مناسب للضحايا قبل إصدار الحكم، على ضحايا الجرائم المشمولة بقانون الاتجار بالأشخاص. وتجزئ أيضاً أحكام محددة من هذا القانون للضحايا بيان أثر ما لحقهم من أضرار.

السياسات العامة وبرامج حماية الضحايا

٨٨- أنشأ قانون حماية القضاء لعام ٢٠٠٦ برنامج حماية الشهود. فضحايا الاتجار الذين هم شهود أو يحتمل أن يكونوا شهوداً على جريمة يعاقب عليها قانون الاتجار بالبشر يجوز النظر في إدراجهم في البرنامج إن كانوا سيتعرضون للعنف.

٨٩- ويؤدي برنامج حماية الشهود، الذي استحدثته الحكومة في شباط/فبراير ٢٠١١، وتديره وحدة حماية الشهود التابعة للنيابة العامة، دور مركز اتصال موحد لتقديم الخدمات إلى ضحايا الجرائم، منهم ضحايا الاتجار. وتقدم الوحدة معلومات إلى الضحايا عن مدى تقدم دعاوهم في كل مرحلة من مراحل الإجراءات القضائية. وتقدم أيضاً خدمات دعم شتى إلى الضحايا وأسرهم.

٩٠- وفي عام ٢٠١١، أنشأت الحكومة لجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بالاتجار بالبشر بدأت عملها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وهي هيئة التنسيق المعنية بقضايا الاتجار بالبشر، وتتكون من كبار المسؤولين الحكوميين من وزارات الأمن القومي، والخارجية، والمالية، والشؤون الاجتماعية، والصحة، والنيابة العامة، ووزارة الشؤون القانونية، وقوة الشرطة الملكية البهامية، وقوة الدفاع الملكية البهامية، وإدارتا الهجرة والجمارك. وتدعى المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدينية إلى المشاركة في أعمال اللجنة. وتقدم اللجنة توصيات تتعلق بالسياسات إلى الحكومة لتعزيز المبادرات الوطنية الهادفة إلى منع الاتجار بالبشر وقمعه والمعاقبة عليه.

٩١- وأنشئت فرقة العمل المعنية بالاتجار بالبشر في آذار/مارس ٢٠١٢ بصفتها هيئة تنفيذية لمعالجة قضايا الاتجار بالبشر، ابتداءً من تحديد هوية الضحايا وانتهاءً بمقاضاة الجناة المزعومين. والوكالات الحكومية التي تتكون منها الفرقة هي: النيابة العامة، ووزارة الشؤون القانونية، ووزارات الأمن القومي، والشؤون الخارجية، والصحة والخدمات الاجتماعية، وقوة الشرطة الملكية البهامية، وقوة الدفاع الملكية البهامية، وإدارتا الهجرة والجمارك. وتضم الفرقة أعضاء يمثلون المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية والمنظمات الدينية المعنية بالموضوع.

٩٢- ويتعاون الفريق المتخصص من المدعين العامين المعني بقضايا الاتجار بالبشر التابع للنيابة العامة ووزارة الشؤون القانونية تعاوناً وثيقاً مع فرقة العمل، وبالخصوص مع قوة الشرطة الملكية البهامية من أجل الاستعداد الجيد لإنجاح محاكمة من يدعى أنهم يتجرون بالبشر.

٩٣- ووحدة الجرائم الجنسية التابعة لقوة الشرطة الملكية البهامية وحدة متخصصة لديها باع طويل في إجراءات التعامل مع ضحايا الجرائم الجنسية، بمن فيهم ضحايا الاتجار لأغراض الاستغلال في البغاء وغيره أو من يَحتمل أن يكونوا ضحايا ذلك الاتجار. وهناك فريق متخصص من المدعين العامين في النيابة العامة ووزارة الشؤون القانونية يقدم مشورة قانونية إلى وحدة الجرائم الجنسية التابعة لقوة الدفاع الملكية البهامية أثناء التحقيقات لتقييم صلاحية ومقبولية الأدلة المجمعة من أجل المحاكمة.

٩٤- ووُضعت هيكلية برنامج "تدريب المجندين وتوعيتهم بقضايا الاتجار"، الذي أعدته قوة الدفاع الملكية البهامية، من أجل التعريف ببروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار

بالأشخاص، وتقديم الخبرة في تحديد هوية الضحايا. ويجري توسيع نطاق البرنامج ليشمل كل البرامج التدريبية لفائدة جميع فئات قوات الشرطة.

٩٥- وأفضت الشراكة بين مكتب شؤون المرأة ومركز الأزمات (وهو منظمة غير حكومية) إلى جعل المركز الجهة المكلفة بتنسيق قضايا ضحايا الاتجار بالبشر. ويدير المركز خطاً هاتفياً مباشراً لضحايا العنف المنزلي، وهو متاح أيضاً لضحايا الاتجار بالبشر. وتقدم الحكومة معونة سنوية إلى المركز.

٩٦- واستضاف مكتب شؤون المرأة، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، سلسلة من حلقات العمل لمكافحة الاتجار بالبشر، تمشياً مع المبادرات الحكومية الرامية إلى بناء القدرات في هذا المجال.

٩٧- ويقوم مكتب شؤون المرأة بإعداد "إعلانات الخدمات العامة" للتوعية بالاتجار بالبشر. ولرفع مستوى الوعي، شاركت جزر البهاما أيضاً، بدعم من مبادرة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، وكبلد نموذجي، في حملة توعية لمكافحة الاتجار بالبشر، بمعية فرع ونديز في جزر البهاما (Wendy's Bahamas)، وهو عبارة عن حق امتياز من شبكة مطاعم الوجبات السريعة "ونديز". ونُظمت الحملة في أيار/مايو ٢٠١٢.

٩٨- وللعلم، فإن "البيت الآمن" ("Links Safe House")، وهو منظمة غير حكومية توفر مرفقاً لإيواء ضحايا العنف المنزلي، مفتوح أيضاً لضحايا الاتجار بالبشر أو من يَحتمل أن يكونوا ضحايا له. وتقدم الحكومة إلى هذا المرفق معونة سنوية. ويمكن لضحايا الاتجار بالبشر أو من يَحتمل أن يكونوا كذلك التماس خدمات الدعم أيضاً من الصليب الأحمر وعدد من المنظمات الدينية.

٩٩- والحكومة بصدد وضع خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. وتنفذ على نطاق واسع بعض جوانب مشروع الخطة هذا، منها مبادئ توجيهية للمسؤولين المعنيين بأنشطة مكافحة الاتجار، في أنشطة منع الاتجار بالبشر وقمعه والمعاقبة عليه.

١٠٠- ومن وثائق إدارة الهجرة التي تستعملها في تحديد هوية ضحايا الاتجار بالبشر أو من يَحتمل أن يكونوا ضحايا له وفحصهم/استمارة الفحص النموذجية المشتركة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

رابعاً - أولويات جزر البهاما والتزاماتها الوطنية

مكافحة التمييز من خلال التعليم

١٠١- تعترف الحكومة بضرورة التوعية بقضايا حقوق الإنسان التي تم تحديداً تاريخ جزر البهاما وثقافتها وسياقها الاجتماعي - الاقتصادي، وتشعر شعوراً قوياً بأن التعليم هو العامل الأساس في ذلك.

١٠٢- ويتلقى قطاع التعليم أكبر نصيب من الميزانية الوطنية سنوياً. فالمواد ١٢ و١٣ و١٤ من قانون التعليم تنص على أن الوزير المكلف بالتعليم والتدريب مسؤول، في نطاق الموارد المتاحة له، عن تأمين التعليم الابتدائي والثانوي لجميع البهاميين. ويتلقى جميع الأطفال المقيمين في جزر البهاما التعليم مجاناً، من رياض الأطفال إلى الفصل ١٢. ولا يتعرض أطفال المهاجرين غير الشرعيين للتمييز في هذا المضمار.

١٠٣- ويبادر الموجهون التربويون استباقياً إلى جدولة البرامج في المدارس لتوعية التلاميذ بحقوق الإنسان، لا سيما من جهة التمييز المؤسس على نوع الجنس والعرق. فبرنامج مثل "أحسن مستواي" (Super Me) في الابتدائي ومرحلة ما قبل المدرسة، و"من فينان إلى رجال" (Boyz to Men) و"إنما الإنسان الأخلاق" (Character Counts) في الثانوي، تسهم في توعية التلاميذ بالتحكم في سورة الغضب، وفض النزاعات، وضغط الأقران، والتواصل الفعال، والاختلافات الفردية، والعلاقات. وتسعى هذه البرامج إلى زرع القيم الأساسية في التلاميذ وتنشئتهم تنشئة اجتماعية، وهي قيم لا بد منها لتعزيز الاحترام والكرامة.

١٠٤- والبرامج جارية بواسطة إدارات التوجيه والمشورة في المدارس. وتهدف هذه البرامج إلى غرس قيمتي التسامح والاحترام في تلاميذنا. وتقوم جميع تلك البرامج على تعليم اجتماعي متين مسخر للتنقيف بحقوق الإنسان.

١٠٥- وتقيم وزارة التعليم شراكات مع الوكالات والمنظمات التالية لتحقيق هدفها المتمثل في التعليم وتعريف التلاميذ بحقوق الغير: اتحاد معلمي جزر البهاما، ومركز الأزمات، وشبكة نضال رجال الكاريبي، والكنائس، ومنظمة الدول الأمريكية، ومجلس الإعاقة الوطني، والموارد والتعليم للمصابين باضطرابات التوحد وما يتعلق به من تحديات، وجمعية الإعاقة البهامية.

دورات تدريبية في حقوق الإنسان للمربين

١٠٦- في "برنامج تعليم المعلمين" في "كلية جزر البهاما"، يلقي الطلبة الذين يتدربون ليصبحوا معلمين حقوق الإنسان في كثير من دروسهم الأساسية. وتُعرض المواضيع المحيطة بالمجالات التالية وتناقش: التنوع في قاعات الدرس، وحقوق المتعلمين والمعلمين، وتدريس المهاجرين، واحترام الاختلافات الفردية في قاعات الدرس.

١٠٧- وعلى الطلبة المتدربين ليصبحوا معلمين دراسة مستويين من لغة أجنبية، الأمر الذي يسهل معرفة اللغات الأم للأجانب الذين يدرسون في المدارس. وفيما يلي خيارات اللغة الثانية: الإسبانية، والفرنسية، والصينية الماندرينية، والكريول. وتحظى الدراسة بالكريول بتشجيع خاص نظراً إلى كثرة الطلبة الذين قد يكونون من الجيل الأول أو الثاني من مواطني هايتي. ويُشترط على الطلبة الذين يريدون أن يصبحوا معلمين أن يتلقوا دروساً في العلوم الاجتماعية، الأمر الذي يعرّف المعلمين الجدد بالثقيف في مجال حقوق الإنسان.

١٠٨- ولوزارة التعليم برنامج توجيهي لجميع المعلمين حديثي الالتحاق بالنظام. ومن أهداف البرنامج تحسين مهنة التعليم عن طريق عرض أفضل الممارسات. وينطلق البرنامج من المبادئ المستقاة من "دليل المعلم وأهليته" الذي وضعته منظمة "كومولث التعلّم".

١٠٩- ويشدد أحد مكونات هذا البرنامج، تحديداً، على حقوق الإنسان للتلاميذ والأنشطة والآثار المحيطة بها. ويتعرّف المعلمون على التشريعات، أي قانون التعليم، ووثائق سياسات وزارة التعليم، وغير ذلك من الأدبيات المتصلة بالموضوع التي تحدد الحقوق واللوائح والسياسات المتصلة بنظام التعليم في جزر البهاما. وثمة أنشطة مشابهة لفائدة المعلمين العاملين منذ فترة تنظيمها مكاتب المقاطعات في جميع المقاطعات.

خامساً - التحديات والقيود

١١٠- تتصل القيود الرئيسية التي تؤثر في بيئة حقوق الإنسان في جزر البهاما بشرط الاستفتاء المنصوص عليه في الدستور والقاضي بتعديل أحكام الدستور التي تنطوي على تمييز في حق المرأة. ولما كانت جزر البهاما دولة جزرية صغيرة نامية، فإنها تواجه تحديات تتمثل في عدم قدرتها على إنفاذ الاتفاقيات والمعاهدات الكثيرة التي هي طرف فيها وإعداد التقارير المتعلقة بها. والمطلوب تحديداً توفير المزيد من التدريب للناس وتوعيتهم بمراعاة حقوق الفرد واحترامها وحمايتها.

ألف - الهجرة غير الشرعية ومركز احتجاز كارمايكل

١١١- حسّن مركز احتجاز كارمايكل إلى حد كبير ظروف احتجاز المهاجرين في جزر البهاما. ويدير المركز موظفو الهجرة، ويتولى الأمن فيه قوة الدفاع الملكية البهامية. ومع ذلك، تقدّم بين الفينة والأخرى شكاوى بشأن عمل المرفق.

١١٢- ولا تزال الحكومة تواجه تحدي التكلفة المقترنة باستضافة المهاجرين غير الشرعيين وإعالتهم، وكذا إعدادهم إلى أوطانهم.

- ١١٣- وأعدت الحكومة منذ عام ٢٠٠٠ أكثر من ٦٧ ٦٠٠ شخص دخلوا جزر البهاما بطريقة غير شرعية. وأقرت الحكومة بثقل عبء الأنشطة داخل إدارة الهجرة، ومن ثم زادت ميزانيتها بين ٢٠١١ و٢٠١١ من أكثر من ١٥,٥ مليون دولار إلى نحو ١٩ مليون دولار.
- ١١٤- وانضمت جزر البهاما إلى المجتمع الدولي لمساندة هايتي بعد زلزال ٢٠١٠ المدمر. وأوقفت لأسابيع عدة إعادة المواطنين الهايتيين؛ ويتجلى ذلك بوضوح في نسبة الإعادة لتلك السنة، إذ بلغ عدد المعادين ١ ٥٥٦ مقارنة بـ ٩٣١٦ في عام ٢٠٠٩.
- ١١٥- وتشارك الحكومة بانتظام، بمعية المنظمات غير الحكومية الخاصة، مثل الصليب الأحمر وجيش الخلاص، في تسهيل إرسال المؤن وتقديم المشورة إلى المحتجزين.
- ١١٦- هذا، وإن إدارة الهجرة، مستهدفة بتوصيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، تعيد النظر في اللوائح والبروتوكولات الحالية قصد تحديد المجالات التي يمكن تحسينها والعمل على تحقيق ذلك.
- ١١٧- ويجري حالياً النظر في تشييد مبنى جديد في مركز احتجاز كارمايكل للتخفيف من عبء مشكلات السكن والصيانة.

باء- نظام السجون البهامي

- ١١٨- يوجد في جزر البهاما سجن واحد، هو سجن جلالة الملكة. ويتألف المجمع من مركز للاحتجاز السابق للمحاكمة، ومجمع سجون النساء، ومرافق بمعايير أمنية دنيا وقصوى تشتمل على وحدة للقتلة المدانين.
- ١١٩- وأدت الضائقة المالية إلى اكتظاظ شديد في السجن. وتعالج المسألة ببناء مركز احتجاز المهاجرين خارج مجمع السجن، وبناء مركز حجز احتياطي من ٨٠ زنزانة. ولا بد من هذا المركز الأخير لتنفيذ الخطة الحكومية القاضية بفصل المحتجزين في إطار الحبس الاحتياطي عن المدانين. ويعاني سجن جلالة الملكة، إضافة إلى الاكتظاظ، من قصور بنيوي. والعمل جارٍ لترتيب أحواض لغسل اليدين في جميع زنزانات السجن.
- ١٢٠- وتسعى الحكومة جاهدة إلى التماس المساعدة التقنية وترحب بها، وهو الأمر الذي قد يعينها على النهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها في جزر البهاما.